



المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: دور الغاز الطبيعي في تطور الاقتصاد القطري: الملامح والآفاق

اسم الكاتب: م.د. أخلاص قاسم نافل

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/2235>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/12 09:06 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينصوي المقال تحتها.



دور الغاز الطبيعي في تطور الاقتصاد القطري: الملاحم والآفاق

م.د. أخلاص قاسم نافل (*)

المقدمة

بدأت التجارة الدولية في الغاز الطبيعي على نطاق محدود بين الدول المتجاورة، ذلك أن الطبيعة الغازية وارتفاع التكلفة الاقتصادية لنقله عبر الانابيب والناقلات عبر البحار جعل منه سلعة محلية على نطاق ضيق في التبادل التجاري، وقد أقيمت أول وحدة لاسالة الغاز الطبيعي natural Gas (wG) في الجزائر عام ١٩٦٤ ، وبدأت بتزويد كل من (أنكلترا وفرنسا) بكميات لا تتجاوز (١,٥) مليار متر مكعب سنوياً. ثم أعقب ذلك أقامت معامل لآسالة وبناء ناقلات متخصصة في نقله عبر خطوط مثل الاسكا في اليابان عام ١٩٦٩.. الخ^(١).
وأتسع حجم تجارة الدولة في الغاز الطبيعي وأخذ ينقل عبر مسافات طويلة بسبب التطور التكنولوجي، وزيادة كفاءته في الاستخدام وتوليد الكهرباء بصفة خاصة ، وزيادة دورة في تنمية أقتصاديات الدول بشكل عام . إذ بلغ معدل نمو الناتج القومي في الاتحاد السوفيتي خلال عام (١٩٧٥ - ١٩٩٦) حوالي (٦,٨%) سنوياً ، ثم أخذت تنمو التجارة الدولية للغاز الطبيعي وتتطور بتطور نمو الدول .

أهمية البحث

تنطلق أهمية البحث من الأهمية العالمية التي يتمتع بها الغاز الطبيعي ودوره في تطور أقتصاديات الدول وزيادة حجم الاحتياطات الدولية من الغاز المسال الامر الذي يجعل الاعتماد على تلك المادة ضرورة من ضرورات الاقتصاد الوطني، وزيادة دورها على مستوى التجارة الدولية كما هو الحال في دولة قطر .

^(١) جامعة النهدين / كلية العلوم السياسية.

(١) حسين عبد الله . الغاز الطبيعي : وقود الغد في أنتظار سياسة منسقة عربياً، مجلة النفط والتعاون العربي ، العدد ٥٠، أوابك ، الكويت، ١٩٩٦، ص١٥.

هدف البحث

يهدف البحث الى بيان دور الغاز الطبيعي في تطور الاقتصاد القطري، باعتباره مورد مهم من موارد الطاقة وارتفاع نسبة مساهمة في زيادة معدلات نمو الناتج القومي الاجمالي ، وارتفاع حجم الصادرات القطرية من الغاز، وزيادة حجم الاستثمارات المحلية والاجنبية في هذا المجال، الامر الذي جعل قطر تحتل المرتبة الثالثة بالنسبة لاحتياطيات الدولية من الغاز الطبيعي بعد روسيا وأيران.

فرضية البحث

تنطلق فرضية البحث من التساؤل الآتي : هل ساهم حجم الانتاج وكمية الاحتياطي الدولي للغاز الطبيعي في دولة قطر من زيادة نمو اقتصادها منذ اكتشافه حتى الوقت الحاضر ؟.

أشكالية البحث

تتضمن أشكالية البحث من أن العلاقة ما بين الغاز الطبيعي كونه مورد مهم من موارد الاقتصاد القطري باعتباره متغير مستقل عن بقية الموارد ودوره في الاقتصاد القطري .

منهجية البحث

لغرض كتابة البحث بشكل علمي متكامل تم استخدام المنهج الاستقرائي من خلال الاسلوب التاريخي في دراسة التطور التاريخي للغاز الطبيعي في قطر، والاسلوب الوصفي التحليلي في دراسة تطور الاقتصاد القطري في ضوء الاعتماد على مورد الغاز الطبيعي .

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث وخاتمة . تتضمن المبحث الاول . التطور التاريخي للغاز الطبيعي في قطر وقسم المبحث الى مطلبين. المطلب الاول تضمن التعريف بمفهوم الغاز الطبيعي وانواعه، في حين تضمن المطلب الثاني حقول الغاز الطبيعي وتوزيعاته الجغرافية ، أما المبحث الثاني فتضمن ملامح تطور الاقتصاد القطري بمطلبين أيضا، الاول تضمن مؤشرات الاقتصاد القطري ،في حين تضمن المطلب الثاني تطور القطاعات الاقتصادية في قطر، ثم المبحث الثالث فتضمن آفاق تطور الاقتصاد القطري. واخيراً كانت الخاتمة ختام ما تم التوصل اليه في صفحات هذا البحث ثم أستنتاجات وتوصيات .

المبحث الاول

التطور التاريخي للغاز الطبيعي في قطر

دخلت قطر في بداية السبعينات من القرن الماضي في نادي صناعة النفط والغاز، إذ تم اكتشافه في عام ١٩٧١ وقطعت قطرخطوات طويلة في مسار استثماره بالشكل الذي أصبح يشكل مورد أساسي في الاقتصاد القطري وتطوره عبر مراحل اكتشافه واستثماره وتوريد صناعته ، ولغرض التعرف على ماهية هذا المورد وما هي أنواعه وتوزيعة الجغرافي وتم تقسيم المبحث الى :

المطلب الاول :- التعريف بمفهوم الغاز الطبيعي وانواعه.

يتميز الغاز الطبيعي كونه سريع الاشتعال وقليل التلوث البيئي ، لذا يعد مورد مثالي من ناحية البيئة، فما يطلقه الغاز الطبيعي من الكربون لايتجاوز (٠،٦٣) طن كربون عند الاشتعال أي ما يعادل طن من النفط. وفي المقابل فأن طن النفط يطلق نحو (٠،٨٢) طن كربون بينما يطلق مايعادلة حرارياً من الفحم نحو (١،٠٥) طن كربون ، ويتنتج عن كل طن كربون عند انطلاقه الى الغلاف الجوي نحو (٣،٤) طن من غاز ثاني أكسيد الكابون (CO_2)، وبذلك لايتجاوز التلوث بالغاز (٦٠%) مما يناظره من التلوث بالفحم ، فضلاً عن ذلك فأن الغاز الطبيعي يكاديلغو تماماً من مركبات الكبريت التي تلوث زيت الوقود (المازوت) وتقل فيه نسبة أكسيد النتروجين^(٢). كذلك لايجتاج الغاز الى عمليات تحويلية قبل استخدامة مثل تحويل الزيت الخام الى منتجات مكرره ، وهذا ايضاً مرتبط في الجانب البيئي من حيث التلوث المرتبط بعمليات التكرير .

من ناحية أخرى تساعد طبيعته الغازية على الاتحاد بالهواء عند الاشتعال بحيث لايمتلف عنه من الملوثات ،مثل ما يختلف نتيجة لعدم أكتمال دورة الاحتراق (أول أكسيد الكربون وغيره) ، فضلاً عن ذلك أن الغاز الطبيعي يتميز بسهولة نقلة بخطوط للانايب والتي تدفن في باطن الارض فلا تعطل حركة المرور أو أستغلال السطح في أنشطة أخرى.

يضاف الى ذلك ميزة أخرى تتعلق بالكفاءة في الاستخدام ، إذ يستعمل كوقود في الدورة المركبة التي يمكن بأستخدامها في رفع كفاءة التوليد بما يزيد عن ثلث الكفاءة العادية لتوليد الكهرباء ، كما وتعتمد بعض صناعات البلاستيك والالياف الصناعية ومنتجات بتروكيميائية أخرى على الميثاين

(٢). الغاز الطبيعي في قطر ، الموسوعة الحرة ، على الموقع الالكتروني: <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

كمادة خام واستخدامة كوقود للسيارات^(٣)، إذ تضافرت الجهود في صناعتي الغاز والسيارات لتوسيع نطاق استعماله في قطاع النقل سواء في النقل العام أم نقل البضائع لمسافات قصيرة .

وفي مطلع عام ١٩٩٦ كان في العالم أكثر من مليون سيارة تعمل بالغاز الطبيعي، وأخذ هذا العدد بالارتفاع الامر الذي تطلب التوسع في صناعة الغاز عن طريق إقامة محطات شحن السيارات بالغاز، ثم قيام الدولة بخفض الضرائب المفروضة على الغاز الطبيعي تشجيعاً للتوسع في استعماله.

وأخيراً فإن الغاز الطبيعي قد ازدادت أهميته ليس فقط بأعبائه وقوداً مثالياً من حيث سهولة الاستعمال، ومن حيث متطلبات حماية البيئة وتحقيق أهداف ترشيد الطاقة بل أيضاً باعتباره وقوداً يحقق كفاءة أعلى في توليد الكهرباء وباعتباره مادة خام في صناعات عدة أهمها البتروكيمياويات.

المطلب الثاني: حقول الغاز الطبيعي في قطر وتوزيعاته الجغرافية .

قطعت قطر خطوات مهمة وطويلة في مسار استثمار الغاز الطبيعي وحقوله المكتشفة ابتداءً منذ اكتشاف حقل الشمال عام ١٩٧١ حتى أكمال مشروع برزان القطري عام ٢٠١٥، ويمكن التركيز هنا على أهم الخطوات الفعلية في مجال استثمار حقول الغاز الطبيعي .

أ. يعد حقل الشمال للغاز الطبيعي الذي اكتشف في عام ١٩٧١ من أضخم حقول الغاز الطبيعي في قطر، إذ قدرت أحتياطياته في عام ٢٠٠٩ بحدود (٩٠٠) تريليون قدم مكعب أي حوالي (٣،٤٤%) من أحتياطيات العالم الا ان استغلاله لم يتم الا في أواسط الثمانينيات بسبب زيادة الطلب المحلي في ذلك الوقت^(٤).

ب. وفي عام ١٩٨٤ أصبحت الخطوط العامة لأستراتيجية استثماره واضحة ، فالتطوير كان في البداية نحو الاسواق المحلية ، ثم مع تأسيس مشروع مشترك لإنشاء محطة للتسييل الى تطويره نحو الاسواق العالمية البعيدة وكانت قطر أمام تحدي كبير هو كيفية نقل الغاز الطبيعي المسال الى الاسواق البعيدة .

ج. وتميزت المدة (١٩٨٥-١٩٩٧) وهو العام الذي وصلت فيه اول شحنة من الغاز الطبيعي المسال الى الشواطئ اليابانية ، والاعوام التي لحقتها بالجهود الكبيرة التي بذلت والمتعلقة بالجوانب الفنية والبنى

(٣). أبراهيم أبراهيم . فرانك هاريجان . الاقتصاد القطري الماضي والحاضر والمستقبل ، مجلة قطر ساينس كونيكس ، مجلة الالكترونية على الرابط للامانة العامة للتخطيط التنموي ، ١٧ سبتمبر ، ٢٠١٢ ، ص ٢٢ .

(٤). أبراهيم أبراهيم . فرانك هاريجان . الاقتصاد القطري الماضي والحاضر والمستقبل ، مصدر سابق، ص ١٣ .

التحتية واللوجستية والتسويقية والتمويلية، ولعبت التطورات الجيوسياسية وتغيرات الطلب على الطاقة في شرق اسيا دوراً هاماً في ذلك^(٥).

ودخلت قطر بفضل هذه الجهود والتطورات سوق الشرق الاوسط للغاز الطبيعي، حيث كانت أسعار الغاز المسال في ذلك الوقت مرتفعة بما يكفي لتبرير الكلفة العالية لمشروع الغاز المسال وبما يسمح لقطر بالوفاء بالتزاماتها المالية الهائلة . لكن ذلك لم يعطيها ميزة تنافسية بالنسبة لموردي الغاز الطبيعي المسال (كاندنوسيا وماليزيا) في ذلك الوقت ، الامر الذي دفع بدولة قطر الى أن تجد السبل الكفيلة بتحويلها الى مورد منافس للغاز المسال في الاسواق العالمية وأتباع طرق أخرى لتصدير الغاز^(٦).

إن التحول الى مورد عالمي منافس يشكل تحدياً كبيراً ، ففي حالة قطر تبرز جغرافيا بوصفها مشكلة، أذ أن عدم قرب قطر من أي سوق أستهلاك كبرى حرمها من ميزة نسبية أمام اللاعبين الاقليميين الاقوياء . فكان عليها أن تضع استراتيجية عالمية لغرض تجاوز هذه الاشكالية وتحقيق ميزة تنافسية عالمية، وكانت تلك الاستراتيجية مبنية على ثلاثة مرتكزات هي :-

- ١ . بناء وأمتلاك سلسلة توريد متكاملة بكل حلقاتها كبنى الفنية .
 - ٢ . تعزيز التكنولوجيا والانتاج بحجم كبير لتقليل التكاليف .
 - ٣ . القيام ببناء سمعة تتمتع بالمصداقية والمرونة كمورد من أجل فتح أسواق جديدة .
- وعملت قطر على اتخاذ عدة خطوات فعلية لتطبيق تلك الاستراتيجية وفق التسلسل الزمني لها وكالاتي^(٧):

- ١ . ففي عام ١٩٧١ وبعد أكتشاف حقل الشمال بدأت بتطوير الانشطة التحويلية .
- ٢ . في عام ١٩٧٨ عملت على القيام مشروع محطة تسيل الغاز الطبيعي .
- ٣ . في عام ١٩٨٥ أخذت تعمل على تطوير تلك المحطة من الناحية الفنية وأستخدام التقنية الحديثة من أجل زيادة معدلات الانتاج المعد للتصدير .
- ٤ . أما في عام ١٩٩١ بدأ أستخدام أنتاج حقل الشمال للاستخدامات المنزلية .
- ٥ . في عام ١٩٩٢ بدأ بناء مركز غاز رأس لفان ، أول اتفاقية المشاركة في الانتاج مع اليابان .

(٥) . حسين عبد الله . الغاز الطبيعي : وقود الغد في أنتظار سياسة منسقة عربياً، مصدر سابق، ص٤٤ .

(٦) . المصدر نفسه، ص٤٥ .

7) .Ait-Laoussine, Nordine, "The Outlook for Gas Exports", Middle East Economic Survey (MEES), 3rd (5)March, 1997

٦. ١٩٩٥ بدء أنتاج النفط من الحقول الجافة بموجب أتفاقية المشاركة في الانتاج ووصول أول شحنة من الغاز الطبيعي المسال الى اليابان في عام ١٩٩٧.
٧. وتوالت الاتفاقيات وأبرام مذكرات التفاهم لخط أنابيب الدولفين للغاز .
٨. في المدة (٢٠٠٠-٢٠٠٣) تم التخطيط لتحويل الغاز الى سائل . وتشغيل قطارات الغاز الطبيعي المسال بطاقة أستيعابية قدرها (٤٠٧ مليون طن سنوياً) .
٩. (٢٠٠٥-٢٠٠٧) تم تسليم أول شحنة من خط دولفين للغاز .
١٠. وخلال الفترة ما بين ٢٠٠٧ وهي السنة التي بدأ فيها انتاج اوريكس وتحويل الغاز الى سائل وحتى عام ٢٠١٠ وهو العام الذي وصلت فيه الطاقة الانتاجية الى (٧٧ مليون طن سنوياً) من الغاز الطبيعي الى الغاز المسال حيث بذلت فية الشركة القطرية للغاز والنفط جهوداً حثيثة من أجل زيادة الطاقة الانتاجية وأستخدام التقنية في تحويل الغاز الطبيعي الى غاز مسال .
١١. في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ تم أنشاء محطة اللؤلؤة ، ثم أعقبها ذلك أنشاء محطة أخرى في عام ٢٠١٤، وبدء العمل في عام ٢٠١٥ بمقل غاز برزان^(٨).

خلاصة ماتم ذكره يمكن القول أن الجهود التي كانت تبذلها قطر في مجال الغاز الطبيعي كانت كبيرة جدا ، وعملت على تذليل الصعوبات التي واجهتها وخاصة الصعوبات الفنية ، وبعد الاسواق العالمية وعمليات الاستخراج والانتاج ، فضلاً عن ذلك عملت على الافادة من الطلب العالمي على هذا المورد وقيامها بانتاج كميات كبيرة بحيث أصبح يشكل المورد الاول من موارد الاقتصاد القطري ، وظهر هناك موردان رئيسيان لقطر في هذا المجال في الاسواق العالمية وهما (اليابان والصين) ودولة الامارات العربية المتحدة على المستوى العربي . الامر الذي أنعكس بشكل كبير على حجم المبادلات التجارية والميزان التجاري ، وارتفاع مؤشرات الاقتصاد القطري بشكل ملحوظ.

المبحث الثاني

ملامح تطور الاقتصاد القطري

تعد قطر واحدة من أغنى البلدان في العالم على أساس نصيب الفرد من الدخل القومي بمقدار (٦٨٧,٧٥ الف ريال) ويعود ذلك الى حجم الاحتياطي والانتاج بعد الولايات المتحدة وروسيا ، حيث بلغ أنتاج قطر من الغاز الطبيعي في عام ٢٠١٣ (١٢١ مليار متر مكعب) وبلغ حجم

⁸. Ait-Laoussine, Nordine, "The Outlook for Gas Exports", Middle East Economic Survey (MEES), 3rd (5)March, 1997.

الصادرات من الغاز حوالي (٧١%) من صادرات قطر ، وتأتي اليابان في مقدمة الدول وهي أكبر سوق بالنسبة لقطر في الغاز إذ يقدر حجم الصادرات الى اليابان بحوالي (٦٠%)^(١)، تليها كوريا الجنوبية والهند والصين ، ، وقد بلغ حجم أستهلاكها أكثر من نصف كمية الغاز الطبيعي المسال المورد الى السوق العالمية بمقدار (٥مليار متر مكعب) في عام ٢٠١٤^(١١).

ولغرض الوقوف على أهم ملامح الاقتصاد القطري قسم المبحث الى مطلبين:

المطلب الاول: تطور مؤشرات الاقتصاد القطري

كانت الخطوط العامة التي وضعتها دولة قطر للسياسة الاقتصادية جزءاً من الاهداف السياسية والاقتصادية الكلية ، إذ تم وضع هذه الخطوط بناءً على مواردها الطبيعية وبالتحديد الغاز الطبيعي ، ويمكن تحديد أبرز ملامح هذه السياسة بـ^(١١):

١. تحقيق معدلات متزايدة من النمو الاقتصادي .
 ٢. تحقيق التوظيف الكامل للموارد ومحاربة البطالة.
 ٣. تحقيق الاستقرار في المستوي العام للأسعار ومحاربة التضخم.
 ٤. إضفاء درجة معقولة من الاستقرار في ميزان المدفوعات.
 ٥. المحافظة على الاستقرار في سعر صرف العملة الوطنية.
 ٦. المحافظة على التوازن في الميزانية العامة للدولة.
 ٧. تحقيق العدالة في توزيع الدخل ومحاربة الفقر.
- وقد عملت قطر على تحقيق تلك الاهداف من خلال تطور عدة مؤشرات اقتصادية (أنظر الجدول رقم (١) أهمها^(١٢) :

(٩) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي ، دولة الامارات العربية المتحدة ، ابوظبي ، ١٩٩٧ ، ص ٢١ .

(١٠) المصدر نفسه ، ص ٢٣ .

(١١) . بواتيس مونجارديني . قطر رؤية اقتصادية ، مطبوعات مجموعة قطر الوطني ، سبتمبر ٢٠١٤ ، ص ٣٣ .

(١٢) . نمو الغاز الطبيعي يتجاوز جميع مصادر الطاقة الاخرى حتى عام ٢٠٣٥ ، تقرير آفاق مستقبل الطاقة ، مؤسسة بريتش بتروليم ، ٢٠١٢ . على الموقع الالكتروني:

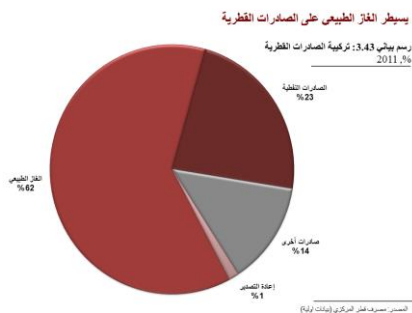
١. شهد معدل الناتج المحلي الاجمالي زيادة ، إذ بلغ (٦٠ مليار دولار) عام ٢٠٠٦ وارتفع الى (١٧٣ مليار دولار) عام ٢٠١١ .
٢. زيادة متوسط دخل الفرد من (٥٨ الف دولار) في عام ٢٠٠٦ إلى (٩٨ الف دولار) في عام ٢٠١١ .
٣. تراوح معدل النمو الاقتصادي السنوي بين (١٠%) و(١٧%) خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١١ .
٤. شهدت قطر ارتفاعا ملحوظا في معدلات التضخم خلال الاعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ وبمعدل (١١,٨%) و(١٣,٨%) و(١٥,١%) على التوالي، لكن انخفضت هذه المعدلات انخفاضاً كبيراً خلال عامي (٢٠٠٩ و ٢٠١٠) ، وبمعدل (-٤,٩%) و(-٢,٤%) .
٥. أما مؤشر الموازنة العامة فقد ارتفع هو الآخر بين (١٤,٣ مليار دولار) خلال الفترة ٢٠٠٦ و٢٠١١ .
٦. سجل ميزان مدفوعات قطر فائضا تراوح بين(٤٥٠ مليون) و (٨ مليار دولار) خلال الفترة ٢٠٠٦ إلى ٢٠١١
٧. أن الفوائض النقدية أسهمت ف زيادة الاحتياطيات النقدية الرسمية من (٥,٥ مليار دولار) في عام ٢٠٠٦ الى (٣٧ مليار دولار) عام ٢٠١١ .

جدول رقم (١) مؤشرات الاقتصاد القطري

المؤشر	2011	2010	2009	2008	2007	2006
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	173,519	128,313	98,313	110,712	80,751	60,497
عدد السكان (الف نسمة)	1760	1699	1639	1448	1218	1043
متوسط دخل الفرد السنوي (دولار)	98,590	75,522	59,983	76,458	66,298	58,003
معدل النمو الاقتصادي	14.1	16.7	9.5	11.7	17.2	11.2
معدل التضخم	1.7	-2.4	-4.9	15.1	13.8	11.8
الفائض الكلي في الموازنة العامة (مليون دولار)	14,749	4,408	8,851	9,831	9,083	3,221
الفائض في ميزان المدفوعات (م دولار)	7,630	6,845.6	8,312.6	445.9	3,886	775.8
الاحتياطي الرسمي	37,864	31,187	18,806	9,998	9,417	5,404

من ذلك يتضح أن نمو هذه المؤشرات الاقتصادية لدولة قطر كان مدفوعاً أساساً بقطاع الغاز والنفط، فقد بلغت كمية الإحتياطي المثبتة من الغاز الطبيعي بحوالي (15.2) بليون برميل، كما بلغت صادرات دولة قطر في عام 2009 حوالي (800 ألف برميل يومياً) من النفط الخام (Crude Oil) و في 2012 بلغ حجم الصادرات النفطية (46%) من إجمالي الصادرات، بينما مثل الغاز الطبيعي (37%) من إجمالي الصادرات. أنظر الشكل رقم (١)، وتُقدّر احتياطات قطر من الغاز الطبيعي بحوالي (14%) من الإحتياطي العالمي^(١٣)، وهو ما يضعها في المرتبة الثالثة عالمياً بعد روسيا وإيران، بكية أنتاج وصلت الى (٧٧ مليون طن متري) في السنة من الغاز الطبيعي المسال (LNG).

شكل رقم (١) حجم القطاع النفطي بالنسبة للصادرات القطرية



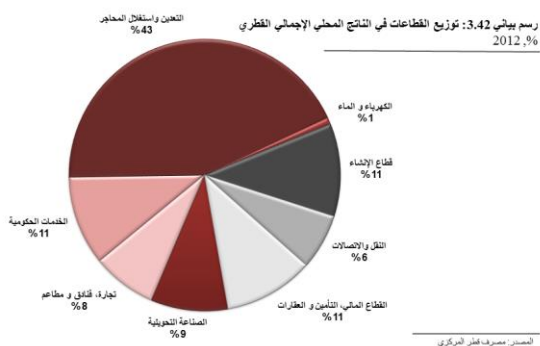
وهذا التغيّر في استغلال قطر لما لديها من غاز طبيعي جعلها في العشر سنوات الأخيرة تنتقل من مجرد مُساهم في السوق العالمية للطاقة؛ إلى أكبر مُصدّر للغاز المسال (LNG). ومن الجدير بالذكر أنّ هذه الطاقة الإنتاجية قد تضاعفت ثلاث مرات بين عامي 2001 و2009، أذ تُعدّ صناعة الغاز المسال (LNG)، هي المحرّك الأساسي للنمو الاقتصادي في قطر. كما تعتمد صادرات دولة قطر بشكل أساسي على المصادر الهيدروكربونية (Production Upstream) أو الصناعات التحويلية المعتمدة عليها (Downstream Production).

وخلاصة ما تم ذكره يمكن القول أن مؤشرات الاقتصاد القطري شهدت ارتفاعاً كبيراً خلال السنوات العشرة الماضية بالاعتماد على القطاع التعديني الذي يعد المحرك الاساس للنشاط الاقتصادي في قطر.

المطلب الثاني : تطور القطاعات الاقتصادية في قطر

شهدت قطاعات الاقتصاد القطري تطوراً ملحوظاً بالاعتماد على قطاع النفط والغاز ، إذ تشير البيانات الى تنامي معدلات القطاعات الاخرى مثل قطاع الزراعة والصيد والغابات الذي سجل حوالي (٦٦) مليون دولار عام ٢٠٠٠ واستمر الارتفاع حتى وصل في عام ٢٠٠٩ ما مقداره (٨٧) مليون دولار^(١٤)، وكما هو الحال في بقية القطاعات الاخرى ، ويعود السبب في ذلك الى الجهود المبذولة في قطاع الغاز الطبيعي وما شهدته هذا القطاع من نمو كبير كما تم ذكره سابقاً. كما تأثر التوزيع القطاعي للنتائج المحلي الاجمالي بنمط التوزيع في الدول الغنية بالمعادن والنفط، بمعنى لاتخرج عن نطاق الدولة التي تتميز بالاعتمادية الاحادية على النفط والغاز ، أذ ان الشكل رقم(٢) يبين نسبة قطاع النفط والغاز الى الناتج المحلي الاجمالي .

يشكل النفط والغاز اكير قطاع في الناتج المحلي القطري



من ناحية تركيبة الناتج المحلي، فقد بلغ الحجم النسبي لقطاع التعدين واستغلال المحاجر نحو (43%) من الناتج المحلي الإجمالي القطري عام 2012 ، مقارنة بنحو (45%) عام 2011 . أما بالنسبة للقطاعات غير التّقطعية فلا يزال القطاع المالي، التأمين والعقارات وقطاع الإنشاء والخدمات الحكومية في الصّدارة، حيث مثّلوا نحو (33%) من الناتج المحلي الإجمالي القطري عام

¹⁴⁾ The Report Qatar 2012, Oxford Business Group

2012، مقارنة بنسبة مماثلة عام 2011^(١٥)، حيث إنّ الحجم المطلق للقطاع ارتفع بنحو (9.7%)، أي بمعدل مقارب لارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي عام 2012 م. يأتي بعد ذلك قطاع الصناعات التحويلية، والذي مثل نحو (9%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2012، مقارنة بنسبة مماثلة عام 2011، بينما لا يزال قطاع النقل والاتصالات في المركز السادس من حيث الحجم بين القطاعات غير التغطية، وذلك بنحو (6%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2012، مقارنة بنسبة مماثلة عام 2011^(١٦).

إن نمو القطاع المالي والمصرفي يعود الى الزيادة في إيرادات الطاقة، إذ نمت أصوله بمقدار (22.1%) عام 2011 كما يذكر البنك المركزي. وهناك (16 بنكاً) عاملاً في قطر، ويعد بنك قطر الوطني أكبرها على الإطلاق من حيث استحوازه على (45.5%) من الأصول البنكية في السوق القطرية لعام 2011. وقد نمت عمليات الإقراض لقطاعي العقارات والبناء، والذي يُشكل القطاع التجاري الأكبر من ناحية القروض، إذ زاد الإقراض للقطاع العقاري من (2.9) بليون دولار في 2006 إلى (21.4) بليون دولار في أبريل 2012. وأما إقراض قطاع البناء فقد زاد من (1.5) بليون دولار في 2006 إلى (4.4) بليون دولار في نفس الفترة^(١٧).

وقد أتبع قطر سياسة بنكية ومالية معتمدة على النظام المالي الإسلامي، وقد تجلّى ذلك بقيام قطر بحصر المعاملات المالية الخاضعة للتشريعة في البنوك الإسلامية، الأمر الذي يصبّ في صالح تنمية البنوك الإسلامية الناشطة في السوق القطرية، وهي: (بنك قطر الإسلامي، والبنك الدولي الإسلامي، ومصرف الريان، وبنك بروة)، ويُعدّ بنك قطر الإسلامي أكبرهم من حيث حصّة الأرباح. فضلاً عن التوسّع في إصدار الصكوك الإسلامية.

تستثمر قطر حالياً مليارات الدولارات لتطوير بنيتها التحتية، ويُلخص الجدول الآتي رقم (٢) بعض أهم هذه المشاريع.

(١٥). نمو الغاز الطبيعي يتجاوز جميع مصادر الطاقة الأخرى حتى عام ٢٠٣٥، تقرير آفاق مستقبل الطاقة، مؤسسة برتيش بتروليوم

٢٠١٢، على الرابط: www.qnb.economics@qnp.commars.2

(١٦). مصرف قطر المركزي، النشرة الإحصائية الفصلية مارس ٢٠١١ على الموقع الإلكتروني:

<http://www.qcb.gov.qa/English/Publications/Statistics/Documents/032011.xls>

(١٧). المصدر السابق، ص ٢

جدول رقم (٢) اهم مشاريع البنية التحتية تحت الإنشاء في قطر

المشروع	التكلفة (مليار دولار)	المجال	تاريخ الانتهاء
نظام قطر الوطني لسكك الحديد	25	300 كم مترو النوحة ، و السكك الحديدية الخفيفة، وخطوط الشحن وعلالية السرعة، ومحطات للركاب	2025
مطار النوحة الدولي الجديد	10	التعامل مع 50 مليون مسافر. من المتوقع انهاء المرحلة الأولى في عام 2011 للتعامل مع 24 مليون مسافر.	2015
ميناء النوحة الجديد	7	ميناء بسعة 6 مليون قدم وحدة معادلة.	2027
نوحة لاند	5.5	على مساحة 750,000 متر مربع، تشييد 226 مبنى لاحتواء 28,000 ساكن، بما فيها حدائق، مدارس، وفنادق	2017
جسر قطر - البحرين	4	جسر من قطر الى البحرين (الطريق و السكك الحديدية)	2015
معرض خليج النوحة	1	معرض طوله 12 كم والأعمال المرتبطة به	2014

المصدر: The Report Qatar 2012, Oxford Business Group

إجمالاً، يمكن القول إن تصنيف القطاعات التي سبق ذكرها ضمن القطاعات الطفيلية المعتمدة أساساً على تدوير إيرادات النفط، حالها حال باقي دول مجلس التعاون. **المطلب الثالث:- الاعتماد على الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تطوير إنتاجية الغاز الطبيعي .**

تعد الاستثمارات الاجنبية إحدى روافد الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي ، فهي تقوم بسد الفجوة بين المدخرات المحلية وحجم الاستثمارات المطلوبة لتحقيق الاهداف الاقتصادية ، فضلاً عن أهميتها في نقل التكنولوجيا المتقدمة الى الدول المستثمرة بها ، وتحفيز المنافسة في السوق المحلية مساهمتها في تنمية رأس المال البشري في الدول المضيفة بما تقدمه من تدريب للموظفين والعمال على تشغيل مشروعات الاعمال الجديدة، يضاف الى كل ذلك أن الاستثمار الاجنبي يؤدي الى تحسين ميزان المدفوعات نتيجة لتدفق الاموال للدخل ثم لزيادة الايرادات أو تخفيض الواردات بعد ذلك. وتمتلك دولة قطر مجموعة متكاملة من مقومات جذب الاستثمار الأجنبي، أبرزها الاستقرار السياسي والاجتماعي ، وتوفر جملة من عوامل الإنتاج التي تقدم مزايا نسبية للصناعات ذات الاستهلاك الكبير للطاقة ، حيث يتوفر لدى قطر أكبر حقل منفرد للغاز غير المصاحب في العالم مما يمثل ثقلًا اقتصادياً للدولة، فضلاً عن موقعها الجغرافي المتواجد في مركز منطقة الخليج والتكوين الجغرافي للدولة كسببه جزيرة ممتدة عبر مياه الخليج ، مما يضفي لها ميزة وجود منافذ بحرية وسواحل ممتدة عبر مياه الخليج الأمر الذي يزيد من فرص قطر لأن تصبح مركزاً جيداً للقيام بالأعمال الاستثمارية ، فضلاً عن أن

قطر تتبع سياسة الاقتصاد الحر وتقوم بسن القوانين والتشريعات وتقوم بتحديثها لإرساء ودعم هذا التوجه الاقتصادي المفتوح على كافة دول العالم وليست هناك أية أعباء جمركية أو قيود على القيام بالأعمال أو إجراء المعاملات والتحويلات المالية إلى الخارج، فضلا عن أن قطر قامت بسن بعض القوانين والتشريعات لتوفير الحوافز والتسهيلات التي من شأنها رفع معدلات ربحية المشروعات التي تقام فيها^(١٨).

ويرخص قانون الاستثمار الأجنبي لوزارة الاقتصاد والتجارة أن تسمح للمستثمرين الأجانب بالاستثمار في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني بشرط أن يكون لديهم شريك قطري أو أكثر لا تقل مساهمتهم عن (٥١%) من رأس المال، وأن تكون الشركة قد أسست على وجه صحيح، وفقا لأحكام قانون الشركات التجارية^(١٩).

وأجاز القانون القطري، وبموجب مرسوم أميري، استثمار الأشخاص غير القطريين لأموالهم دون شريك قطري في مجال الصناعة أو الزراعة أو التعدين أو القوى المحركة أو السياحة أو مقاولات الأعمال، بشرط أن يكون ذلك لأغراض التنمية الاقتصادية، أو لتيسير أداء خدمة عامة أو لتحقيق منفعة عامة، كما أجاز القانون بذات الأداة للأشخاص غير القطريين استيراد المواد اللازمة لهذه المشروعات التي لا يوجد لها مثيل في الأسواق المحلية^(٢٠).

وتلتزم قطر بعدم فرض أية قيود إضافية على استثمار رأس المال الأجنبي في قطر في المستقبل، بحيث تؤثر على المنافسة المتكافئة لرؤوس الأموال الأجنبية، مع رأس المال القطري.

بيد أنه يحظر على الأجانب الاستثمار في مجالات البنوك وشركات التأمين وكذلك في مجالات الوكالات التجارية وشراء العقارات .

وقد وصلت الاستثمارات خلال السنوات الأخيرة في قطاعي النفط والغاز حوالي (٢٦) بليون دولار، وتجدر الإشارة إلى أن بليون دولار من هذه الاستثمارات أجنبية^(٢١).

(١٨). تقرير التنمية البشرية (٢٠١١)، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، نيويورك، على الرابط:

<http://hdr.undp.org/en/reports/global/hdr2011> .

(١٩). تقرير المادة الرابعة- قطر ٢٠١١، صندوق النقد الدولي (٢٠١٢) واشنطن العاصمة على الرابط :

www.imf-org/external/pups/ft/scr/2012/crl2.pdf.

(٢٠). المصدر نفسه، ص ١١.

(٢١). رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، وزارة الاقتصاد والتجارة، التقرير السنوي على الرابط :

www.ministry of economy and commerce.

جدير بالذكر أن دولة قطر عضو في منظمة التجارة العالمية، وقد قامت باستضافة وتنظيم المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة في عام ٢٠٠١. وقد حصلت على جملة امتيازات أهمها^(٢٢):

- حرية دخول رأس المال وخروجه من وإلى قطر.
- حرية تحويل الأرباح والأصول متى رغب المستثمر في ذلك.
- حرية التحويل للعملة الأجنبية وثبات سعر الصرف تقريبا.
- حرية الاقتصاد القطري .

وكان نتيجة تطبيق هذه الامتيازات والحوافز أن نجحت دولة قطر في زيادة أستثماراتها الأجنبية بنسبة (٣٦%) عام ٢٠٠٩ حيث بلغت (١٧١،٤) مليار ريال أو نسبته (٤٧،٩%) من الناتج المحلي الاجمالي لدولة قطر مقارنة بأستثمارات (١٢٦،٦) مليار ريال أو مانسبته (٣١،٢%) من الناتج المحلي الاجمالي عام ٢٠٠٨.^(٢٣)

وبالرغم من شح السيولة الذي ساد في الاسواق العالمية خلال عام ٢٠٠٩ بسبب الازمة المالية العالمية ، الأ أن دولة قطر نجحت في زيادة تدفقات الاستثمارات الاجنبية بقيمة (٤٥،٧) مليار ريال منها (٢٩) مليار ريال أستثمار أجنبي مباشر^(٢٤).

وقد تركزت هذه الاستثمارات في خمسة قطاعات اقتصادية أذ قدرت حوالي أكثر من (٩٣،٩%) من أجمالي الاستثمار الاجنبي المباشر وهذه الانشطة هي كما يلي :

النشاط الاقتصادي	تدفقات الاستثمار الاجنبي عام ٢٠١١ (مليار ريال قطري)	نسبة التدفقات عام ٢٠١١
النفط والغاز الطبيعي	٤٧،٨	٥٠،٧
الصناعة	٢٤،٣	٢٥،٨
خدمات الاعمال	٦،٩	٧،٣
البناء	٦،١	٦،٥
القطاع المصرفي	٣،٤	٣،٦
المجموع	٨٨،٥	٩٣،٩

²²<http://www.qatarinvestmentfund.com/fileadmin/uploads/qif/Documents/Presentations/QIF%20presentation%20October%202011.pdf>

^(٢٣) نمو الغاز الطبيعي يتجاوز جميع مصادر الطاقة الأخرى حتى عام ٢٠٣٥، تقرير آفاق مستقبل الطاقة ، مؤسسة بريتش بتروليم ، ٢٠١٢، ص٦٣.

^(٢٤) المصدر نفسه، ص٦٤.

وتركزت تلك الاستثمارات في خمسة دول أستاذت ب(٨٠%) من إجمالي الاستثمار وهذه الدول على النحو الآتي^(٢٥) :

الدول	الاستثمار الاجنبي المباشر في قطر عام ٢٠١١ (مليار ر.ق.)	نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر في قطر عام ٢٠١١
المملكة المتحدة	٣٣,٥	٣٥,٥
الولايات المتحدة	٢٤,٨	٢٦,٣
الامارات العربية المتحدة	٧,٣	٧,٧
اليابان	٦,٦	٧,٠
كوريا اجلنوبية	٣,٤	٣,٦
المجموع	٧٥,٦	٨٠,٢

وقد بلغ عدد العاملين في مجال الاستثمار الاجنبي المباشرة في دولة قطر عام ٢٠١١ (٩٤,٤) الف عامل مقارنة بنحو (٨٩,٣) الف عامل في عام ٢٠١٠ بزيادة تبلغ نحو (٥,٧%)^(٢٦).

المبحث الثالث

أفاق تطور الاقتصاد القطري

فيما يتعلق بأفاق الاقتصاد القطري فإن النهضة القطرية التي تحققت في مجال النفط والغاز الطبيعي لم تكن محض صدفة ، وإنما نتيجة لتطورات اقتصادية بدأت منذ أكتشاف حقل الشمال للغاز. فخلال الفترة من عام ٢٠٠٠ و ٢٠١١ أرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة قطر بمعدل متوسط سنوي قدره (١٣.١%). معظم هذا التوسع حدث ما بين ٢٠٠٤ و ٢٠١١ عندما بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي (١٥.٩%) في السنة. على الصعيد العالمي، لم يكن هناك نظير لمعدل النمو الاقتصادي في قطر الذي تجاوز حتى نظيره في الصين. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وضع قطر في المرتبة الأولى عام ٢٠١٠ بين ١٨٢ دولة^(٢٧).

²⁵ http://www.qsa.gov.qa/eng/publication/economic_publication/2013/Windows%202nd%20of%20Qatar%202013.pd

^(٢٦) المصدر نفسه، ص٤.

^(٢٧) تقرير التنمية البشرية ٢٠١١ ، برنامج الامم المتحدة الانمائي، مصدر سابق، ص١٢٢.

يشير تحليل البناء الاقتصادي القطري، أن النمو في قطر لم يكن قاصراً على القطاعات النفطية والغاز، فالقطاعات الاقتصادية الأخرى نمت بسرعة أيضاً، إذ بلغ متوسط نموها حوالي (٢٠%) ما بين عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١١. لكن لم يكن بالإمكان تحقيق هذا النمو دون قطاع الهيدروكربونات. البناء والمرافق وخدمات النقل نمت كاستجابة لاحتياجات قطاع النفط والغاز المردهر. وجاء النمو في قطاع البتروكيماويات والطاقة بفضل توافر المواد الأولية الرخيصة.

كذلك جاء الإنفاق على البنية الأساسية، والتوسع في الخدمات العامة لتلبية احتياجات السكان المقيمين، وقد استفاد نشاط التداول المحلي من النمو السكاني السريع وارتفاع إجمالي الدخل. في عام ٢٠١٠ سجلت اثنين فقط من مشاريع الإنتاج الصناعية صادرات بنحو (١٠٠ مليون ريال) قطري مقارنة بصادرات الهيدروكربونات التي سجلت (٢٩٠ مليار ريال) قطري. لذلك لا تزال قطر بحاجة إلى تنويع أكثر في الاقتصاد ودفع باقي القطاعات غير الهيدروكربونية.

وأن تلك المؤشرات تؤكد التقدم الاقتصادي الملحوظ لقطر، خاصة منذ عام ٢٠٠٠. صاحب هذه الإنجازات تحسينات مؤسسية وفي السياسات. كما ساعدت المكاسب الاقتصادية في تحقيق التقدم الاجتماعي أيضاً، على سبيل المثال، أذ تميزت قطر بارتفاع سنوي بالتعليم في كافة مراحلها، وانخفاض معدل الوفيات لدى الاطفال بسبب تحسن الوضع الصحي فيها، ففي عام ٢٠١١ حلت قطر في المرتبة ٣٧ في مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية من بين ١٨٧ دولة^(٢٨). الامر الذي يدفع بقطر في السنوات القادمة أن تعمل على خلق نسيج اقتصادي أكثر كفاءة وإنتاجية ومرونة، وإرساء الأسس لخلق مصادر جديدة للثروة التي تعتمد على أساس المعرفة والابتكار.

كما أن التوقعات الاقتصادية على المدى الطويل والقصير، تؤكد أن القطاعات غير النفطية تستعد لتولي زمام النمو رغم الظروف الصعبة على صعيد الاقتصاد المالي العالمي، فإن القطاع المالي في قطر يواصل التوسع ويدعم النمو في الاقتصاد، فقد عملت قطر على تطوير شركات إدارة الأصول والتأمين وإعادة التأمين. وقيام بورصة قطر باطلاق منصات تداول جديدة. التداول الثانوي للأوراق المالية الحكومية وإصدار الأوراق المالية ذات الاستحقاق طويل الأمد والتي تدعم تطوير سوق سندات الشركات المحلية والصكوك (السندات المالية الإسلامية). ومن المتوقع أن يشهد قطاع المصارف التجارية التقليدية والإسلامية حالة من النمو الصحي في قطاع التجزئة، وستتاح لها الفرصة للمشاركة في تمويل المشاريع المخططة.

كما إن نمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر يمكن أن يسجل نسبة تتراوح ما بين (٥-٧%) سنويا حتى عام ٢٠١٦. في هذا الإجمالي، من المتوقع أن ينمو قطاع النفط والغاز في المتوسط بمعدل نمو قدره نقطة مئوية بينما تسهم باقي القطاعات غير النفطية بالنسبة الباقية. من المتوقع أن ينمو القطاع غير النفطي ما بين (٩-١٠%) سنويا. الفوائد المالية سوف تستمر رغم انخفاضها نتيجة ارتفاع الإنفاق العام والواردات^(٢٩).

أن البيانات الواردة بالنسبة لمؤشرات الاقتصاد القطري تعطينا نظرة مستقبلية عن دور الغاز الطبيعي في دفع عجلة التطور الاقتصادي لدولة قطر واستشراف بعض المشاهد المستقبلية لآفاق تطور الاقتصاد القطري في ضوء الاعتماد على الغاز الطبيعي الى ثلاثة مشاهد ، ذلك إن استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر تؤكد أيضا على الحاجة إلى تقييم دقيق للمشاريع التي تحتاج رأسمال كبير، والاحتياج لنماذج بديلة غير تقدم الخدمات (بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص) ،وتقييم تأثيراتها المتوقعة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا. لذلك فإن الحكومة القطرية سوف تدرس المشاريع الكبيرة التي تحتاج إنفاقا رأسماليا كبيرا من منظور المصلحة الوطنية. هذا الابتكار يساعد من احتمالات تحقيق المكسب، ويحد من المخاطر ويضمن وجود الموارد المالية الكافية لدعم الأصول الرأسمالية.

المشهد الاول . تنوع الاقتصاد القطري

يتركز هذا المشهد على إمكانية قطر من اقتصاد أحادي يعتمد على الموارد الكاربوهيدرات وما تحقق من فوائد مالية الى تنمية القطاعات الاخرى غير النفطية والدافع لهذا التحول يكون من الفوائض المالية التي حققتها قطر على مدار السنوات السابقة ، ويشير تحليل البناء الاقتصادي القطري أن النمو لم يكن قاصراً على القطاعات النفطية فقط فالقطاعات الاخرى نمت بسرعة أيضاً ، حيث بلغ متوسط نموها حوالي (٢٠%) في عام ٢٠١١ ، ولا يقتصر الامر على ذلك فقط وانما يمتد ليشمل أن الاستقرار السياسي والاجتماعي جعل من قطر محط جذب أنظار المستثمرين الاجانب ، وبالتالي فإن التوسع في هذا القطاع يكون هو المحرك الاساس لهذا التنوع في الاقتصاد ، وتأكيد على ذلك زيادة حجم الاستثمارات الاجنبية حتى وصلت الى (٤٧%) من قيمة الناتج المحلي الاجمالي ، فضلاً عن تركيزها في خمسة دول كبيرة .

وقد ادت التطورات السابقة الى زيادة حصة القطاعات غير الهيدروكربونية في الناتج المحلي الاجمالي من (٤٣,٢%) عام ٢٠١٢ الى (٤٥,٦%) عام ٢٠١٣ ، بينما انخفضت حصة القطاع الهيدروكربوني

(٢٩). المصدر نفسه، ص١٣٣

من (٥٦,٨%) الى (٥٤,٤%) في الناتج المحلي. وقد نتج عن ذلك استمرار النمو الاقتصادي السريع وبمعدلات ايجابية وبالقيمة الحقيقية، وبلغ (٦,١%) و (٦,٥%) خلال عامي ٢٠١٢/٢٠١٣^(٢٠) مما أدى الى تخطى الناتج المحلي عتبة (٢٠٠ مليار دولار) ليصل الى (٢٠٢,٥ مليار دولار)، وساهمت في ذلك بصفة اساسية الاستثمارات الكبيرة في القطاعات غير الهيدروكربونية والتي بلغ معدل نموها (١٠,١%) و (١١,٤%) خلال العامين السابقين. كما سجل كل من الموازنة العامة والميزان التجاري وميزان الحساب الجاري بميزان المدفوعات الخارجي فوائض كبيرة. وقدر الفائض في الموازنة العامة في السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ نحو (١٢,٦%) من الناتج المحلي الاجمالي السنوي نتيجة الارتفاع الحاد في الدخل الاستثماري. كما بلغ الفائض في كل من الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري نحو (٥٢,١%) و (٣٠,٩%) من الناتج المحلي الاجمالي على التوالي. كما بلغ معدل الادخار نحو (٥٨,٤%) من الناتج المحلي الاجمالي وهو الاعلى في العالم، وبأني بعد قطر في الاهمية كل من الكويت (٥٥%) والصين (٥٥%).^(٢١)

كما تجدر الاشارة الى ان معدل الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي قد سجل ارتفاعا كبيرا وبلغ نحو (٢٦,٨%) عام ٢٠١٣ ونحو (٢٨,٢%) في الربع الاول من عام ٢٠١٤. وقد سجل التضخم ارتفاعا طفيفا من (٢%) عام ٢٠١٢ الى (٣,١%) عام ٢٠١٣، وتعود هذه الزيادة بصورة اساسية الى ارتفاع الايجارات السكنية والمرافق والخدمات الاخرى المرتبطة بالإسكان. ولم يشهد الاقتصاد تأثيرا للضغوط التضخمية الخارجية نتيجة اعتدال الاسعار العالمية للسلع والمواد الغذائية بصورة اساسية^(٢٢).

لقد ساهمت التطورات السابقة في المحافظة على التصنيف الائتماني السيادي المرتفع لدولة قطر والبالغ **AA**، وفقا لمؤسسات التصنيف الائتماني. كما ان النمو الاقتصادي السريع قد ساعد على تطوير قوة عاملة فنية مؤهلة. ومن المتوقع ان تتجه قطر بعد عام ٢٠٢٢ الى مرحلة جديدة من النمو التي تعتمد بشكل اساسي على جذب وتطوير الخبرات العالية والكفاءات المميزة تطبيقا للرؤية القطرية ٢٠٣٠ الهادفة الى بناء مجتمع المعرفة.

(٢٠). المصدر السابق، ص٥.

(٢١). استراتيجية التنمية الوطنية القطرية، مصدر سابق، ص٢٧.

(٢٢). المصدر السابق، ص٢٩.

وقد كانت نتيجة النمو الاقتصادي السريع والمتوازن، والسياسات الحكومية الناجمة ان اصبحت قطر احدى الدول الاكثر ثراء في العالم من ناحية نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حيث وصل في عام ٢٠١٣ الى أكثر من (٣٦٩,٠٠٠ ريال قطري) او نحو (١٠٢ ألف دولار) امريكي.

وتجدر الاشارة الى ان ارتفاع متوسط دخل الفرد في بلد من البلدان هو خطوة اولى جيدة لفهم القوة الاقتصادية للبلد وحاجاته، بالإضافة الى انه يلقي الضوء على مستوى المعيشة الذي يتمتع به المواطنون في المتوسط. كما ان مؤشر متوسط دخل الفرد يرتبط ارتباطا شديدا بمؤشرات اخرى تقيس مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المتاح للناس.

وعلى سبيل المثال ففي الدول التي يتمتع فيها الافراد بمستوى صحي ومتوسط دخل الفرد جيد، فان متوسط الاعمار فيها يميل الى الارتفاع، وكذلك مستوى التعليم. كما يتمتع الافراد بإمكانية اكبر للحصول على الماء النظيف ومعدل منخفض من وفيات الاطفال.

وقد ادى ارتفاع متوسط دخل الفرد في قطر الى تحسین شديد في مستوى المعيشة. فقد أوضح تقرير التنمية البشرية الدولي لعام ٢٠١٤ الصادر من مكتب الامم المتحدة الانمائي، ان دولة قطر حققت انجازا كبيرا انعكس على تحسن واضح في الكثير من مؤشرات التنمية البشرية. وعلى سبيل المثال قفز مؤشر التنمية البشرية من (٠,٨٧٥) عام ٢٠١٣ الى (٠,٩١٠) عام ٢٠١٤. وهذا التحسن في المؤشر يعكس التطور الحاصل في مجال التعليم والصحة. ففي مجال التعليم يشير التقرير الى انخفاض معدل الامية الى (٦,٩%) مع ارتفاع معدل الالتحاق بالمدارس الى (٨٠,٤%) بعد ان كان (٧٧,٧%). أما في مجال الصحة فقد ارتفع معدل البقاء على قيد الحياة (او متوسط الاعمار) من ٧٥ سنة في العام ٢٠١٣ الى (٧٥,٥) سنة في عام ٢٠١٤.^(٣٣)

في الوقت نفسه نجد أن محددات هذا المشهد تتركز في الطلب العالمي على مصادر الطاقة أكثر كفاءة واقل كلفة وهو الغاز الطبيعي ، أذ أن زيادة الطلب العالمي عليه جعل من هذا المورد رائد في العملية الاقتصادية في قطر ، ولايمكن التحول من قطاع الى آخر والقدرة على الاستجابة للطلب العالمي وحتى المحلي لهذا المورد المثالي في تعدد استخدامته.

المشهد الثاني: أستمارة الاعتمادية على الغاز الطبيعي

أن أستمارة اعتماد قطر على الغاز الطبيعي في تنمية أقتصادها يدفعها ذلك عدة عوامل فعلى المستوى المحلي نجد أن تعدد أستمارة وكونه مورد مثالي من ناحية الكفاءة والمردود يزيد من

(٣٣). تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣، برنامج الامم المتحدة الانمائي لعام ٢٠١٣، نيويورك ، التقرير السنوي، ٢٠١٣، ص٥٧.

أستخدامة ، فضلاً عن زيادة الطلب العالمي والذي لم يقتصر على هذا المورد فقط وانما عناصر أخرى مثل غاز الهليوم فحسب تقرير مؤسسة بريتيش بتروليم . كما يتوقع للطلب على الغاز الطبيعي أن ينمو خلال الفترة 2012 إلى 2035 بمتوسط سنوي يقدر (1 %) في السنة متجاوزاً كافة مصادر الطاقة الاخرى ، الامر الذي يؤدي الى ارتفاع اسعار الغاز الطبيعي

إجماً ، يتوقع للغاز الطبيعي أن يكون الأسرع نمواً بين أشكال الوقود الأحفور وفقاً للتقرير المذكور . كما يتوقع للدول التي خارج قمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بقيادة الصين أن يرتفع فيها النمو من (1%) الى (27%) من النمو في الطلب على الغاز الطبيعي مع حصول قطاعي الصناعة والكهرباء على أكبر قدر من هذه الزيادة في نمو الطلب حسب القطاعات^(٢٤).

كما يتوقع لصادرات الغاز الطبيعي المسال أن تنمو بأكثر من ضعفي النمو في أستهلاك الغاز، بمتوسط (1%) في السنة، وأن يشكل نسبة (52%) من النمو في المعروض من الغاز عالمياً حتى عام 2035 . علاوة على ذلك، يتوقع لأمدادات الغاز الصخر أن تلي (12%) من النمو

في طلب الغاز وأن تشكل 50% من الغاز في العالم و 27% من إنتاج الغاز في الولايات المتحدة بحلول عام 2035^(٢٥)، ومن المرجح أن يضع هذا الطلب الضخم على الغاز ضغطاً صعودية على أسعار الغاز الطبيعي، بما في ذلك أسعار الغاز الطبيعي المسال وبذلك تستفيد قطر من صعود الاسعار.

الخاتمة

ختاماً لما تم ذكره نجد أن الغاز الطبيعي منذ اكتشافه في قطر منذ مطلع السبعينيات من القرن العشرين أخذ يشكل مورد مهم من موارد دولة قطر ، وأن قطر بذلت جهوداً كبيرة في هذا الصدد على مدار السنوات السابقة والحالية ، وقد انعكس ذلك بشكل واضح على ملامح الاقتصاد القطري ، إذ شكل الغاز الطبيعي المورد الاساس أو أصبح المحرك الاساس لبقية القطاعات الاخرى وعملت الواردات المالية المتأتية من هذا القطاع تغذي بقية القطاعات الاخرى فعملت على فتح باب الاستثمار في مجال الطاقة الكبرهيدراتية ، الامر الذي دفع بالمستثمرين الاجانب والحليين الى الاستفادة من هذا المورد وقد زادت معدلات نمو هذا القطاع بشكل كبير ، فضلاً عن قيام الكثير من المشاريع التي تتعلق بالبنى التحتية وفق قوانين وامتيازات كبيرة منحها قطر للمستثمرين بشكل عام ، ناهيك عن الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي خلق بيئة مناسبة للاستثمار

(٢٤) . نمو الغاز الطبيعي يتجاوز جميع مصادر الطاقة الاخرى حتى عام 2035 ، تقرير آفاق مستقبل الطاقة ، مؤسسة بريتيش بتروليم ، 2012 ، ص 63 .

(٢٥) . نمو الغاز الطبيعي يتجاوز مصادر الطاقة الاخرى حتى عام 2035 ، مصدر سابق ، ص 64 .

والم تقتصر تلك الاستثمارات على مجال الطاقة والنفط فقط وإنما امتدت لتشمل بقية القطاعات الأخرى من سياحة وتعليم وصحة .

أن ذلك التطور الذي حصل في مجال الطاقة أنعكس على الفرد القطري بشكل كبير بحيث ارتفع متوسط نصيب الفرد القطر على المستوى العربي فضلاً عن ارتفاع مؤشرات التنمية البشرية بشكل كبير إذ أن ارتفاع معدل نمو الفرد القطري إنما يعكس مقدار الزيادة الحاصلة في مجال التعليم والصحة والترفيه والخدمات الأخرى . أن ما تم ذكره سابقاً يدفعنا إلى استخلاص جملة أستنتاجات وتوصيات تتعلق بموضوعه الغاز الطبيعي ودوره في تحقيق نمضة الاقتصاد القطري.

أولاً. الاستنتاجات

خلص البحث المقدم إلى جملة من الاستنتاجات منها :-

- ١ . أن الاقتصاد القطري هو أقتصاد لا يخرج في مسارة عن مسار باقي دول الخليج العربي من حيث توفر أحتياطي كبير من الغاز الطبيعي يقدر ب(٧٧ تريليون طن متري) . الأمر الذي جعل الاقتصاد القطري عرضة للتقلبات الاقتصادية الناجمة عن ارتفاع وانخفاض أسعار الغاز الطبيعي.
- ٢ . قيام قطاع الغاز الطبيعي بتغذية القطاعات الأخرى بالموارد المالية المتأتمية من هذا القطاع .
- ٣ . أن معظم الاستثمارات كانت ولا زالت في مجال الطاقة الكربوهيدراتية لما يحقق من فوائد مالية نتيجة توفر المناخ الاستثماري المناسب وتوفر الكثير من الامتيازات والحوافز.
- ٤ . ألتجاه الطلب العالمي إلى مصادر الطاقة البديلة الأكثر كفاءة نحو الارتفاع والتزايد لغرض التقليل من الاعتماد على مورد النفط ذلك المصدر الطبيعي الناضب .
- ٥ . قيام دولة قطر على مدار السنوات السابقة بأستفادة من هذه الثروة الطبيعية في تنمية الاقتصاد القطري وتطورة ، الأمر الذي أنعكس على مؤشرات الاقتصاد القطري التي شهدت هي الأخرى بارتفاع كبير .

ثانياً. التوصيات

لقد توصل البحث إلى جملة من التوصيات أهمها:-

- ١ . ضرورة تقليل الاعتماد على المصادر الكربوهيدراتية من أجل التقليل من الازمات التي قد يتعرض لها الاقتصاد القطري .
- ٢ . الألتجاه نحو تنوع مصادر دخل القومي والتركيز على مشاريع البنى التحتية التي تساهم بشكل كبير في تنمية الاقتصاد القطري .
- ٣ . العمل على زيادة دخول الموارد الأجنبية والتكنولوجيا من خلال التوسع في الاستثمارات الأجنبية والمحلية .

٤. لغرض المحافظة على المكانة التي أحتلتها قطر سواء على المستوى العربي أو العالمي في كمية الانتاج والاحتياطي للغاز الطبيعي لا بد أن تقوم قطر باستغلال كل الطاقات المتوفرة لديها والتوسع في تنمية هذا القطاع .

ملخص البحث

تعد قطر واحدة من أغنى البلدان في العالم من حيث حجم الاحتياطي والانتاج من الغاز الطبيعي، إذ تحتل قطر المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة وروسيا، إذ بلغ أنتاجها من الغاز الطبيعي في عام ٢٠١٣ (١٢١ مليار متر مكعب)، وقد بذلت قطر جهودا كبيرة في مجال الغاز الطبيعي منذ اكتشافه عام ١٩٧١ لغرض تذليل الصعوبات المتعلقة ببعدها عن الاسواق العالمية، وبلغ حجم الصادرات من الغاز حوالي (٧١%) من صادرات قطر. أما على مستوى التوزيع القطاعي للنتائج المحلي الاجمالي فلم تخرج قطر بنمط التوزيع عن بقية الدول الغنية بالمعادن والنفط، بمعنى لا تخرج عن نطاق الدولة التي تتميز بالاعتمادية الاحادية على النفط والغاز.

كما أن التطور الذي حصل في مجال الطاقة أنعكس على مؤشرات الاقتصاد القطري التي شهدت نمواً كبيراً ، فضلاً عن ارتفاع مؤشرات التنمية البشرية بشكل كبير، إذ إن ارتفاع معدل نمو الفرد القطري إنما يعكس مقدار الزيادة الحاصلة في مجال التعليم والصحة والترية والخدمات الاخرى، بمعنى أن التطور الاقتصادي الذي شهدته قطر إنما يعود الى مورد الغاز الطبيعي والذي أمتد أثره الى بقية قطاعات الاقتصاد القطري .

Research Summary

The drop one of the richest countries in the world in terms of reserves and production of natural gas, as Qatar occupies third place after the United States and Russia, where its natural gas output reached in 2013 (121 billion cubic meters), has made Qatar great efforts in the field of gas natural since its discovery in 1971 for the purpose of overcoming the difficulties related to their remoteness from world markets, reaching exports of gas volume of approximately (71%) of Qtr.oma exports at the sectoral distribution level of GDP did Qatar graduated distribution from the rest of the rich in minerals and oil pattern, in the sense of graduate the scope of the state which is characterized by unilateralism on the reliability of oil and gas.

As that evolution development that took place in the field of energy reflected on the Qatari economy indicators, which saw significant growth, as well as high human development indicators significantly, as the increase of the national per capita growth rate reflects the amount of developments in the field of education and health, education and other services increase the sense that the economic development Experienced Qatar was due to the natural gas resource, which tore into the rest of the national economy.